بتاريخ 12 ربيع الاول 1445
الاوامر

الجلسة 1

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ (*)

بدايةً نتسائل: لماذا جعل صاحب الكفاية مبحث المشتق من المقدمات بينما قد جعل أبحاث الأوامر من المقاصد، و الحال أن كليهما يتعلقان بالبحث الصغروي تجاه علم الأصول بحيث نهدف في كليهما أن نتوصّل إلى معنى الأمر و معنى المشتق و كيفيتهما في الجمل فنقطة الاشتراك موحّدة.

و قد أجاب البعض بأنه نظراً إلى أن الفقيه يعمِد إلى تنوير أوامر الشارع و تشريح مقاصده وصولاً إلى مستهدف الشارع، فبالتالي قد اندرج نقاش الأمر ضمن المقاصد، بينما المشتق لا يتعلق به التكليف و لا يتصداه الفقيه ضمن الأصول بل التكليف منسكِب على مادة الأمر و هيئته فحسب، فبهذه النقطة قد امتازا عن بعض، إذن فالمشتق ليس قالباً للأحكام خلافاً لدور الأوامر و النواهي ضمن الفقه.

نعم قد أقرّ البعض بأن كلا البحثين يُعدّان على وزان واحد و عيار فارد كما صنعه المحقق الاصفهانيّ فوضعهما معاً ضمن المقاصد.

مادة الأمر
لقد نصّ الآخوند بأن مستعملاتها اللغوية و العرفية قد بلغت سبعةَ معانٍ، و البعض قد نصّ على أوسع من ذا العدد.

فمن المعاني الشهيرة: الطلب: أمر بكذا[1]. و الشأن: شغله أمر كذا. و الفعل أو الحال: فاتبعوا أمرَ فرعون و ما أمرُ فرعون برشيد. و الفعل العجيب و الحادثة و الغرض.

فلو استتبعنا اللغة لعثرنا على أنها قد فسّرت مادة الأمر أيضاً بالبركة و النماء: امرأةٌ أمِرَةٌ أي مباركة. و كذا بمعنى الكثرة: أَمِرَ الشيءُ: أي كثُر و اتّسع. و كذا بمعنى العلامة: الأمارة أي العلامة و الإشارة. و كذا بمعنى الوُسعة: الإمر هو الشيئ الكبير: لقد جئت شيئاً إمراً. و كذا قد جاء بمعنى الإبداء و الإظهار: ألا له الخلق و الأمر، و ذلك وفقاً لمعتقد كتاب المفردات.

لفظة الأمر مشتركة لفظية أم معنوية
لقد استغرب ثم استبعد المحققُ النائيني اشتراكَها لفظياً نظراً إلى عدم التبادر الحاقّي من الجميع، فتجده قد انتحل المشترك المعنويّ لقاطبة المعاني المذكورة بحيث قد وضع الجامع الكليّ المنتزع من كافة معاني الأمر هي: "الواقعة المهمة في الجملة" إذ إن هذا المفهوم ينطبق على الشأن و الغرض و الشيئ و الطلب و غيرها، إلا أنه قد فكّك ما بين الأمر و الشيئ بأن مادة الأمر لا تنطبع على الجوامد بخلاف لفظة الشيئ و الذي ينطبع عليها أيضاً ولكن مادة الأمر تنطبع على الحوادث و الأفعال و الصفات فحسب، و هذا الفارق بينهما لا يضر بالجامع بينهما (إذ الجامع يعني تجميع المختلفات بنظرة المشتركات)

و قد أشرک لفظياً صاحبُ الكفاية ما بين الطلب و الشيئ بينما قد أشرک معنىً ما بين سائر معاني الأمر كالغرض و الشأن و الفعل و بين لفظة الشيئ.

و قد وحّد السيدُ البروجرديّ ما بين معنى الطلب و معنى الفعل.

و على كل تقدير، و باختصار، إن الأقوال تدور مدار الاعتقاد بين الاشتراک اللفظي في الجميع كافةً أو الاشتراک المعنوي بين الجميع المفتقر إلى الجامع أو الاشتراک لفظاً بين الطلب و غيره فقط.

الإمعان إلى عبارة الكفاية

و عقيب تلک الأبحاث الماضية قد قال صاحب الكفاية: و منها الحادثة و منها الغرض كما تقول جاء زيد لأمر كذا، و لا يخفى أن عد بعضها من معانيه من اشتباه المصداق بالمفهوم ضرورة أن الأمر في جاء زيد لأمر، ما استعمل في معنى الغرض بل اللام قد دل على الغرض نعم يكون مدخوله مصداقَه فافهم و هكذا الحال في قوله تعالى فَلَمَّا جاءَ أَمْرُنا.[2] يكون مصداقا للتعجب لا مستعملا في مفهومه و كذا في الحادثة و الشأن.[3]

و تحريراً لذلک نقول بأن لام الغاية و الغرض المذكورة في النموذج هي التي دلت على الغرض لا نفس لفظة الأمر، فعلى المدقّق أن يعتنيَ بهذه الظرائف لكي لا يقع في الخلط بين المفهوم و المصداق كما حدث لبعض الأعلام.[4]

---

[*] المُقرّر: الشيخ محمد حسن سرفرازپور

[1] و الأمير يعدّ صفة مشبهة بمعنى الفاعل أي الآمر و الطالب و المهيمن لا على معنى اسم المفعول.

[2]هود: 82.

[3] كفاية الأصول(طبع آل البيت)، ص: 62

[4] و نظير ذلک تجده في النحو حيث إن عبارة: ألصقه بكذا، استعين ببسم الله الرحمن الرحيم. و أقرانها، يدل الفعل فيهما على الإلصاق و الاستعانة و كذلک الحرف الجار الذي بنفس المعنى، إلا أن الفارق بينهما هو المعنى الاسميّ و الحرفيّ فقط، مزيداً على المعنى التأكيديّ ضمن العبارة إذ المعنى الحرفي الرابط يُمثّل و يجسّأ نفس المعنى الاسميّ.